# اتخاذ القرار الأسري وعلاقته بنمط الاستهلاك الأسري

## (دراسة ميدانية على عينة من الأسر الليبية/مدينة هون)

د. بدر أبوبكر علي اجخري

د. فتحية السنوسي إبراهيم منصور

كليّة الآداب / هون- جامعة الجفرة

ebadr0730@gmail.com

تاريخ الاستلام 2024.01.06 تاريخ النشر 2024.05.06

**الملخص:**

الهدف من الدراسة هو اختبار العلاقة بين اتخاذ القرار الأسري ومشاركة الزوجين في مدينة هون في نمط الاستهلاك المتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة فيما يتعلق [بالمواد الغذائية، واللحوم، والخضروات إلخ] أهم المتغيرات المستقلة للدراسة هي العمر، مهنة الزوج، ومهنة الزوجة، والدخل الشهري.

العينة تكونت من (110) زوج وزوجة، وقد اختيرت للدراسة بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وجمعت البيانات بواسطة استبيان مكوّن من أسئلة موجهة للزوجين، وقد استخدمت طرق إحصائية متمثلة في الإحصاء الوصفي عن طريق حساب المتوسط الحسابي والنسب المئوية لمتغيرات الدراسة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أغلب الأسر الليبية بمدينة (هون) من يتخذ قرار شراء المواد الغذائية واللحوم والخبز هو (الزوج). أما الملابس فكان القرار من الزوج والزوجة معًا، أما فيما يتعلق بالشخص الذي يقوم بعملية الشراء فإن من يقوم بشراء المواد الغذائية واللحوم والخضار والخبز هو (الزوج)، أما الملابس فيكون الشراء من قبل الزوج والزوجة معًا.

**الكلمات المفتاحية:** القرار الأسري، النمط، الاستهلاك، ضروريات الأسرة، الانفاق.

# Family decision making and its relationship to the family consumption pattern in the Libyan family "Case study on a sample of Libyan families in the city of Houn"

**Badr A. Ajkhre**
**Fathia A. Mansor**
Faculty of Arts / Houn, Aljufra University, Libya
ebadr0730@gmail.com

**Abstract:**

The aim of this study is to choose the relationship between family decision-making and the participation of spouses in the city of Hon in the pattern of consumption related to and organizing the family budget with regard to [foodstuffs, meat, vegetables, fruits, bread, pastries and sweets]. In addition to making the family decision related to clothing and shoes, the most important independent variables for the study are age, the husband's profession, the wife's profession, and monthly income. The sample consisted of (110) husbands and wives, who are chosen for the study using a simple random sampling method. The data is collected using a- questionnaire consisting of questions directed to the spouses. Statistical methods is used for this data, represented in descriptive statistics by calculating the arithmetic mean and percentages for the variables of the study.

One of the most important results reached by the study that the most Libyan families in the city of Huon make the decision to buy food items, meat, vegetables, bread and pastries is (the husband).

As for clothes, both husband and wife make the decision together. The test is to investigate whether there is a statistically significant relationship between the person who makes the family decision related to the family consumption pattern and each of: the father's age, the father's occupation, the mother's occupation, and the income of the spouses) and then using the "Chi-square" where the results are revealed to the following:

***Key words***: family decision, the pattern, consumption, family necessities, household spending.

**1. مقدمة:**

بالرغم من أهمية الأسرة باعتبارها جماعة اجتماعية أساسية ودائمة ونظامًا اجتماعيًّا رئيسيًّا، إلا أن موضوع اتخاذ القرار وارتباطه بالأدوار المفضلة لدى الزوجين ونمط الاستهلاك مع الأخذ في الاعتبار دور الأبناء في تحديد سلوكهم بل وسلوك آبائهم أيضًا أثناء وقبل وبعد الشراء.

وترجع أهمية موضوع اتخاذ القرارات في الأسرة إلى ما تعكسه عملية اتخاذ القرار من صور التفاعل الداخلي بين أفراد الأسرة والزوجين ومدى تكامل الأسرة وقدرتها على مواجهة الأزمات العائلية الداخلية والخارجية. إلى جانب تحول الأسرة من وحدة إنتاجية إلى وحدة استهلاكية جعلها مصدرًا لكل القرارات الاقتصادية الهامة في المجتمع والمتمثلة في المواد الغذائية والملابس والأحذية وغيرها لاتخاذ قرار أسرى يلائم بينهما داخل أسرتهما.

**2. تحديد مشكلة الدراسة:**

لا شك أن الأسرة هي نواة المجتمع بشكل عام، ويترتب على قراراتها الكثير من الآثار والتبعات، وقد تعرضت بعض الدراسات لهذه الآثار.

إلاّ أن (مجتمع هون) لم يتعرض لمثل هذه الدراسات والدراسة الحالية هي محاولة للتعرف على الأسرة في مدينة هون بشكل عام ما قد يؤثر فيها من قرارات سواء أكان من الناحية البنائية أم من الناحية الوظيفية.

ومن الطبيعي أن هناك من القرارات الأسرية التي تتخذ منها قرارات تتصل بالحياة اليومية للأسرة، ومنها ما هو جوهري والذي قد يغير من شكل وبناء الأسرة، والدراسة الحالية تحاول أن تتخير أهم القرارات التي تراها مؤثرة بشكل جوهري في هذا الشأن منها كيفية التنظيم والإنفاق ونمط الاستهلاك الأسري لميزانية الأسرة.

وبناء على ما تقدم، فقد تحددت مشكلة الدراسة في "اتخاذ القرار الأسري وعلاقته بنمط الاستهلاك الأسري" في التساؤلات التالية:

1- من يقوم غالبًا باتخاذ القرار لشراء ضروريات الأسرة (المواد الغذائية – الخضار والفواكه، اللحوم والدواجن والبيض والملابس والأحذية)؟

2- من يقوم غالبًا بعملية شراء ضروريات الأسرة (المواد الغذائية، الخضار والفواكه واللحوم والدواجن والبيض، والخبز والمعجنات والحلويات والملابس)؟

3- ما هي الأوقات التي يتم فيها شراء ضروريات الأسرة؟

**3. أهمية الدراسة ومبررات اختيارها:**

تمكن أهمية الدراسة في الآتي:

- **الأهمية العلمية:**

1- وفقًا للتحولات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية التي يشهدها المجتمع الليبي وتأكيدًا منّا على الحاجة الماسة إلى دراسات علمية تستهدف إلقاء الضوء على عملية اتخاذ القرار الأسري، وما يؤديانه من دور في نمط الاستهلاك الأسري.

2- تمثل هذه الدراسة ما من شأنها أن تسهم في تحديد اتخاذ القرار الأسري لرب الأسرة، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن موضوع الاستهلاك موضوع اقتصادي، واجتماعي، ونفسي، كما أن الاقتصادي يعتبر الاستهلاك موضوعًا اقتصاديًّا، فإن المتخصص في علم الاجتماع يعتبر السلوك الاستهلاك لدى الجماعات عملية اجتماعية (أبوقيلة، 1990، ص139).

3- الدراسة تحاول أن تسهم في تقديم شيء جديد للمعرفة في التراث السوسيولوجي الليبي بوجه خاص.

4- كذلك فإن تحول الأسرة من وحدة إنتاجية إلى وحدة استهلاكية جعلها مصدرًا لكل القرارات الاقتصادية المهمة في المجتمع الليبي (الخولي، 1977، ص281).

- **الأهمية التطبيقية:**

1- تسعى هذه الدراسة إلى تحديد خصائص رب الأسرة، وتوفير معلومات وبيانات تفيد أرباب الأسرة، وفي مدى امتلاك الأسر لأدوات السلع المعمرة، إضافة إلى تحديد قيمة الانفاق للمواد الغذائية، والملابس، واللحوم والخضار والفواكه، وقياسها بنمط الاستهلاك المرتفع والمتوسط والمنخفض.

2- تبدو الأهمية العملية في القيام بالدراسة الحالية سعيًّا إلى إلقاء الضوء على اتخاذ القرار الأسرى لرب الأسرة، وقياسها في امتلاك الأدوات المنزلية المعمرة.

3- تتمثل الأهمية التطبيقية في إمكانية مواجهة أنماط الاستهلاك السلبية (الإسراف)، وإعداد البرامج العلمية التي يمكن بواسطتها الحد من التصورات السلبية وصولاً إلى تحديد الفرد بشكل إيجابي يتفق مع المنطق والتطور الحضري.

**أما مبررات اختيار الدراسة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:**

- حاجة المجتمع الليبي لمثل هذه الدراسات كما جاءت عند مداخلة (د. بشير أبوقيلة) في ندوة الاستهلاك الليبي، في بنغازي 1988/12/20م، والتي حث فيها على القيام ببحوث اجتماعية، اقتصادية موجهة ومرتبطة بنمط الاستهلاك الأسري، ولعدم توفر دراسات سابقة سواء على الصعيد المحلي، أو القومي للمجتمع الليبي.
- طبيعة التغيرات التي يشهدها الفرد في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لاتخاذ قرار أسري ملائم من الزوجين في مجال نمط الاستهلاك الأسري.

**4. أهداف الدراسة:**

1- التعرف على أهم العوامل الاجتماعية المتصلة باتخاذ القرارات الأسرية.

2- التعرف على طبيعة نمط الاستهلاك السائد بين الأسر في مجتمع الدراسة (هون).

3- معرفة مدى الارتباط بين اتخاذ القرار الأسري، ونمط الاستهلاك الأسري.

4- الوصول إلى بعض التوصيات والمقترحات التي توجه القرارات الأسرية للزوجين بشكل إيجابي.

**5. فرضيات الدراسة:**

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين صاحب القرار لشراء ضروريات الأسرة تعزى لمتغير العمر للأب.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين صاحب القرار لشراء ضروريات الأسرة تعزى لمتغير مهنة الأب.

3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين صاحب القرار لشراء ضروريات الأسرة تعزى لمهنة الزوجة.

4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين صاحب القرار الأسري لشراء ضروريات الأسرة تعزى لمتغير الدخل الشهر.

**6. مفاهيم الدراسة:**

- **القرار الأسري:**

يرى "جيلات ولندي" أن اتخاذ القرار عملية عقلية يختار من خلالها الفرد شيئًا جديدًا، وقد أوضحا تدخل قيم الفرد، وآماله، ودرجة الخطر التي يتوقعها من هذا الاختيار. (وهبه، 1985، ص20). ويقصد باتخاذ القرار الأسري إجرائيًا بأنه النقاش والحوار والتشاور اليومي القائم الزوجيين حول بعض الموضوعات الاجتماعية التي قد تحدث يوميًا واتخاذ القرارات في شأنها ومن أهم هذه القرارات المتصلة بالدراسة. وهي (المتعلقة بنمط الاستهلاك الأسري).

- **النمط:**

تقصد بالنمط في اللغة العربية، جماعة من الناس أمرهم واحد (ابن منظور، ب.ت، ص417-418).

ويقصد بالنمط في العلوم الاجتماعية المعتقدات أو الأفكار التي تتعلق بفئات الأشخاص، أو الجماعات، أو الموضوعات ثم تراكمت وأصبحت مقبولة مقدمًا بحكم العادات والأحكام والتوقعات المألوفة ولا نستطيع أن نحكم على كل ما هو نمطي بالصدق أو الكذب فهو لا يماثل الفرض. (ابن منظور، ب.ت، ص473-474) ويعرّف إجرائيًا: بأنه معرفة الشخص (رب الأسرة) عن الأسلوب الذي يتبعه، من جهة امتلاك الأدوات المعمرة.

- **الاستهلاك:**

**الاستهلاك لغة:** الهلكُ: الهلاك. ويقال الهلاك وأهلكه غيره واستهلكه واستهلك المال: أنفقه وانفذه (ابن منظور، ب.ت، ص503-505).

**واصطلاحًا:** النشاط الذي يشبع به الإنسان حاجاته ويتوقف الاستهلاك على الدخل والحاجات والنزعات النفسية وعادات الأفراد (بدوي، 1982، ص83). ومن الناحية الاقتصادية يقصد بالاستهلاك: المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، وهو الباعث على الإنتاج، والاستهلاك يتأثر كثيرًا بمستوى الدخول والأسعار والعادات التقاليد والدعاية وما إلى ذلك ومما لا شك فيه أن الاستهلاك يعكس المستوى المعيشي للفرد والمجتمع (الدسوقي وآخرون، ب.ت، ص25).

**ويعرّف الاستهلاك من ناحية العلوم الاجتماعية** بأنه استهلاك السلع والخدمات، تعرف "سملسر" هذا العلم بأنه (تطبيق الإطار المرجعي العام لعلم الاجتماع في دراسة الأنشطة المعقدة المرتبطة بالإنتاج، والتوزيع، والتبادل والاستهلاك). (هسي وآخرون، 1989، ص17).

**ويعرّف الاستهلاك إجرائيًّا** بأنه مدى قيام الزوجين بقياس نمط الاستهلاك على بنود الانفاق الشهري للأسرة، من حيث: المواد الغذائية، اللحوم، والخبز، والفواكه، والخضار. ويقصد به مدى مساهمة الزوج في أعمال المنزل، ومدى مساهمة الزوجة في تنظيم الإنفاق الشهري والمصروفات المنزل، ومدى مشاركة الزوج في القرار النهائي المتعلق بتنظيم المنزل من ناحية شراء الأطعمة، والملابس واللحوم والفواكه والملابس والأحذية... إلخ والأسباب التي تحد من المشاركة الزوجية في اتخاذ القرار.

**7. الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة:**

تعد مرحلة مراجعة الدراسات السابقة من مراحل البحث العلمي، لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والأساليب ولمناهج العلمية التي استخدمت في تلك الدراسات **ومن أهم هذه الدراسات:**

**1- دراسة بشير أبوقيلة، عنوان "ملاحظات عن النمط الاستهلاكي بالمجتمع العربي الليبي، 1990م":**

تناول الباحث في دراسته أن ثقافة المجتمع والبيئة الاجتماعية والأسرة قد ساهمت في بلورة النمط السلوكي والاجتماعي للفرد، وأن الوضع الاجتماعي للأسرة مرتبط بالوضع الاقتصادي وعلاقته بمصدر الدخل ومستواه ومستوى التعليم والسكن، وأن قرارات الصرف والادخار تتأثر بخصائص كل أسرة، ووجد أن الأسرة الأكثر تعليما والأكثر دخلاً يكون لديها وعيًّا بالاستهلاك لشراء بعض السلع، ووجد أن صغار السن والأكثر تعليمًا والذين يعيلون أطفال من بين المتزوجين أكثر إقبالاً على الشراء.

كما تناول أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والإنمائية الهائلة التي مر بها المجتمع الليبي من تطور للتعليم وارتفاع في مستوى الدخل وإتاحة فرص للعمل وتحسين في المستوى الصحي، ومشاركة المرأة في الحياة العامة وارتفاع مستوى حياة الفرد والأسرة بشكل عام نتج عنه تطورات وعادات جديدة للاستهلاك تجمع بين النمط التقليدي الريفي البدوي والنمط الحضري الحديث. وتكونت عينة الدراسة من (115) أسرة ليبية بمجتمع بنغازي لمراقبة السلوك الشرائي

لدى المستهلكين، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت الملاحظة والمقابلة في جمع البيانات من عينة الدراسة وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

تبين أن غالبية أرباب الأسر الذين تمت مقابلتهم يقع حجم أسرهم بين (4-10) فردًا ومستوى تعليمهم في المتوسط وبينهم من حمله الشهادات الجامعية العليا وغالبية الأسر تسكن شققًا، وأن عدد المشتغلين من أفرادها بين (2-3) فأكثر وغالبية الأسر عبرت أن المصروفات أكثر من الإيرادات، وأن النتائج التي توصل إليها الملاحظون للأسرة كانت على النحو الآتي:

**أولاً: أسباب الاقبال على الشراء.**

تتمثل تلك الأسباب في سوء توزيع السلع، والقوة الشرائية العالية لليبيين، وكثرة المناسبات الاجتماعية، وممارسة عادات شرائية قديمة، وضعف الوعي الاستهلاكي، وحجم الأسرة الكبير، وضعف وازع القناعة ومحاكاة الجيران وغيرها.

**ثانيًا: الميل إلى تكديس السلع الاستهلاكية.**

وتتمثل في عدم توافر البضائع في كل وقت، والخوف من المجهول، وعدم الخلو من السلع الاستهلاكية، وظهور ظاهرة الكرم عند الأسرة الليبية وانتظار المرتب الشهري وغيرها.

**2- دراسة خالد رمضان البيدي، بعنوان "دراسة اقتصادية قياسية للإنفاق الاستهلاكي للحوم الحمراء داخل الأسرة، دراسة ميدانية لمدينة طرابلس، 1998م".**

هدفت الدراسة إلى التعرف طبيعة الإنفاق الاستهلاكي الأسري للحوم الحمراء وعلاقته بالنمط الاستهلاكي لبعض فئاته المختلفة بمدينة طرابلس واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- أن الميل الحدي للإنفاق على اللحوم الحمراء للأسرة العينة قد زاد بزيادة الدخل الشهري الأسري بمعدل 2.1%.
- وجود علاقة طردية بين الإنفاق الشهري على اللحوم الحمراء وعدد أفراد الأسرة، أي كلما زاد عدد أفراد الأسرة زاد الإنفاق على اللحوم الحمراء.
- وجود علاقة عكسية بين المستوى التعليمي لرب الأسرة والإنفاق الشهري على اللحوم الحمراء.

- يوجد تأثير لاختلاف النشاط الاقتصادي لرب الأسرة على الإنفاق الشهري على اللحوم الحمراء.
- وجود اختلاف في الانفاق الشهري الأسري على الأنواع المختلفة للحوم الحمراء [(0.095) للحوم الأغنام، ونحو (0.035) للحوم الأبقار المحلية، وحوالي (0.0097) للحوم الأبقار المستوردة، ونحو (0.03) للحوم الإبل].

**3- دراسة محمد عبيدات، بعنوان "تأثير الحالة الوظيفية على بعض أنماط السلوك الاستهلاكي للمرأة، دراسة مقارنة بين المرآة العاملة وغير العاملة في الأردن، 1994:**

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير الحالة الوظيفية على بعض أنماط السلوك الاستهلاكي للمرأة في الأردن، للنساء العاملات بالمقارنة مع أقرانهن من النساء غير العاملات، وتكونت عينة الدراسة من (330) امرأة عاملة وغير عاملة واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتم جمع البيانات باستخدام الاستبيان واستخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي للفرضيات ومربع كاي، **وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية:**

1- هناك اختلاف في الأنشطة والاهتمامات والآراء بين النساء العاملات وغير العاملات.

2- وجود اختلاف له دلالة إحصائية في نوعية الجماعات الرسمية والثانوية من مجموعتي النساء المدروسة.

3- النساء العاملان غالبًا ما يعطيني أهمية أكبر لاستخدام مواد التجميل مقارنة بالنساء غير العاملات.

4- النساء العاملات أكثر ميلاً لتناول الطعام مرات أكثر خارج المنزل بالمقارنة مع أقرانهن من النساء غير العاملات.

5- أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود اختلاف له أهمية إحصائية في عادات الوسيلة الإعلانية بين النساء العاملات وغير العاملات.

6- انتظام مواعيد الشراء للنساء العاملات بالمقارنة من النساء غير العاملات.

**4- دراسة إخلاص شوكت المدانات، بعنوان "أثر لمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مشاركة الزوجة باتخاذ القرارات الأسرية، 1996م".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر كل متغير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الآتية: (مستوى تعليم الزوجة، والحالة العملية للزوجة، والدخل الشهري للزوجة، ومكان السكن) وتكونت عينة الدراسة من (456) زوجة من الزوجات اللواتي يقطن في مدينة عمان، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتم جمع البيانات باستخدام الاستبيان في بعض المجالات التالية: ((تنظيم ميزانية المنزل وكيفية انفاقها، وشراء السلع المعمرة، واستثمار الأموال وشراء العقارات وغيرها)). وقد استخدم مربع كاي واختبار(NOVA) لتحليل البيانات وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية من أهمها:

بالنسبة للقرارات المتعلقة بتنظيم المنزل وكيفية إنفاقها وشراء السلع المعمرة تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوجة والمشاركة واتخاذ القرار المتعلق بتنظيم ميزانية المنزل وكيفية إنفاقها من ناحية قرار شراء المواد الغذائية والملابس للأسرة.

أشارت النتائج أيضًا إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للأسرة والمشاركة بقرار ميزانية المنزل وكيفية إنفاقها.

أوضحت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الدخل الشهري للزوجة والدخل الشهري للأسرة، وتعليم الزوج والمهنة الرئيسية للزوج، وعمر الزوج، ومكان السكن، وبين المشاركة في اتخاذ القرار المتعلق بشراء السلع المعمرة.

**8. الإطار النظري للبحث:**

**أولاً: مفهوم اتخاذ القرار الأسري.**

يمر الفرد كل يوم بمواقف مختلفة تتطلب منه أن يتخذ قرار بشأنها، وعملية اتخاذ القرار هذه تبدو سريعة، وذلك لأن كثيرًا من الأفراد يتخذون قراراتهم بسرعة، وبعضهم يتخذونها بدون تفكير شعوري، مما يوحي للفرد سهولة وبساطة عملية اتخاذ القرار (2002) Lee & Beatty.

**ويعرّف القرار**: بأنه (مسار فعل يتخذه الفرد باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يغيرها أي فرد لحل المشكلة التي تشغله) (ياسين، 1975، ص201). ومفهوم اتخاذ القرار لا يعني إصدار القرار فقط، أي المرحلة النهائية في عملية صنع القرارات، فصنع

القرارات عملية معقدة تتدخل فيها عوامل متعددة نفسية، وسياسية، اقتصادية، واجتماعية. (من ملاحظات الباحث المجتمع الدراسة).

وقد تعقدت مشكلة اتخاذ القرار في الوقت الحاضر، نظرًا للتطور العلمي والتكنولوجي الهائل، فقد يشعر الفرد إزاء هذا التطور بأن قدرته كفرد على اتخاذ القرار ضعيفة، فيتجه إلى القادة في الجماعة التي يعيش معها ليساعدوه على ذلك، مما يزيد من درجة تعقد مشكلة اتخاذ القرار كما إنها تعقد الجوانب المتضمنة في الحلول المقترحة، والتي يكون بعضها سارًا والآخر مؤلمًا، لذلك يقوم الفرد باتخاذ العديد من القرارات التي تؤثر على حياته مثل الإقدام على الزواج أو التخلي عن الدراسة بالجامعة أو الهجرة إلى الخارج (عبدالشافي، 2005، ص140–142).

**ثانيًا: أنواع القرارات في الأسرة.**

تتنوع القرارات وتتعدد في الأسرة من حيث الأهمية والتعقيد من ثانوية أو روتينية متكررة وجوهرية أو رئيسية تمس حاضر الأسرة ومستقبلها، بالإضافة إلى القرارات التي تحققها ظروف محنة أو أزمه مفاجئة، كما يمكن تصنيف القرارات وفقًا لأسلوب اتخاذها من حيث هي فردية تسلطية أو تتخذ بأسلوب جماعي وتتحقق فيها المشاركة والديمقراطية، ونستطيع أيضًا أن نعدد القرارات طبقًا لمجال نشاطها والأهداف التي يسعى لتحقيقها (أحمد، 1994، ص143–165).

**ومن أهم القرارات ما يلي:**

**1- القرارات من حيث الأهمية والتعقيد:**

وهي تلك التي تتعلق بأشياء مثل شراء احتياجات الأسرة من السوق أو اختيار أنواع الطعام المطلوبة لوجبة الإفطار أو الغذاء وإعدادها. ومن ناحية أخرى هناك القرارات التي تتصدى لموضوعات بالغة الأهمية مثل إنجاب طفل، اختيار وظيفة أو عمل جيد، وهي قرارات مصيرية تؤثر على حياة الأسرة ومستقبلها Yusof & Duasa (2010).

والنوع الأول من القرارات يعرف بالقرارات الثانوية في إدارة البيت وتبرز كجزء من الإدارة اليومية وترتبط القرارات الروتينية (الثانوية) وهي المتعلقة بشؤون البيت بأنشطة الأسرة الروتينية المتكررة وهي نتاج لا نماط سلوكية جاهزة وشائعة وأفعال معتادة تلقائية ولا شعورية ولا تعد قرارات حقيقية. أما القرارات غير الروتينية وهي أكثر أهمية وتحتاج إلى مدة زمنية طويلة وإلى التفكير والتروي من أكثر من شخص واحد أو قد تشارك فيها الأسرة كلها، ويعد قرار اختيار

الوظيفة أو المهنة من القرارات المعقدة التي ترتبط بقرارات عديدة ومتداخلة على مدى زمن طويل (أحمد، 1994، ص145-148).

ومن هذه القرارات ما تبرز في مواقف ملحة وتؤثر على سلوك أفراد الأسرة، كأن تفقد الأسرة مسكنها أو ثروتها في كارثة ما، وذلك بالتبرع بمبلغ مالي لمواجهة تلك الكارثة وهذا لموقف، وقد تلجأ الأسرة إلى طلب العون والمساعدة من مصدر خارجي أيضًا Belch & Willis (2002).

وهناك تصنيف آخر للقرارات وفقًا لأسبابه ونتائجها ومنها:

1- القرارات التي يتحقق لها اتفاق أو إجماع بحيث يوافق كل أعضاء الأسرة عليها.

2- القرارات التي تهدف إلى تسوية الخلافات التي تثار حول ما سيتم عمله، وأن كانت عملية اتخاذ القرار تظل مستمرة ولا تتوقف.

3- القرارات التي يفرضها الواقع، وعلى أفراد الأسرة أن يتقبلوها.

**2- القرارات الفردية والجماعية أو المشتركة:**

يُحدد أسلوب اتخاذ القرار ومدى المشاركة أو انعدامها في اتخاذ نوع هذا القرار من حيث هو فردي أو جماعي ففي حالة صدور القرار من السلطة العليا ويمثلها في الأسرة الأب والأم فإن إسهام الجماعة يتضاءل ويسمى هذا بالقرار التسوية، وهو يعبر عن اتفاقات الأسرة الحديثة التي تتمتع بالديمقراطية والذي يعبر عن الانسجام والتفاهم الكامل داخل الأسرة... وعمومًا فإن القرارات الجماعية تحتاج وقتًا لمناقشتها، كما أن الأسرة كجماعة تكون أقدر على تناول الأفكار وتقيم الموضوعات.

وفي هذا النوع من القرارات التي تتحقق فيها لمشاركة والتفاهم يمكن الطفل أن يشترك في اتخاذ قرارات الأسرة وذلك بتدربه منذ مرحلة مبكرة على كيفية اتخاذ القرارات والاختيار بين متغيرات مثل: اختيار ألوان الملابس التي يفضلها، نوع الطعام أو الحلوى المفضل لديه (أحمد، 1994، ص149-152).

وهناك تصنيف القرارات طبقًا لمجال النشاط الملائم لها والأهداف التي تسعي لتحقيقها وهي خمسة أنواع:

**1- القرارات الروتينية:** وهي تحقق هدفًا واحدًا، ويكون القرار مقبولاً إذا اختيرت وسيلة مؤثرة لتحقيق هذا الهدف وتحقق هذه القرارات أهدافًا تتراوح بين ارتداء الملابس بسرعة في الصباح وغيرها من القرارات المتكررة بشكل يومي روتيني.

**2- القرارات الاقتصادية:** وهذا النوع من القرارات يتسم بالتعقيد ولا تختص بالمال فقط، بل تتعامل مع مصادر أخرى، وفيما يتصل بالقرارات الاقتصادية الداخلية في المنزل فإن للأم المسؤولية الكبرى للأشراف على الأعمال المنزلية ومعها ابنتها الكبرى أو زوجة الابن الكبير بشرط أن تحظى بمكانة خاصة لدى جدتها (أمها).

**3- القرارات الاجتماعية:** وهي تحاول أن تحل المشكلات الناجمة عن الصراع بين القيم وبين الأدوار، والصراع بين الأدوار والعلاقات الجديدة وبين تلك الأدوار والعلاقات القديمة بحيث تخضع الأخيرة للتحوير والتعديل (أحمد، 1994، ص153–155).

مثال ذلك الأم التي لديها أطفال صغار وفي ظل ظروف الحاجة إلى العمل والدخل لمساعدة الزوج على أعباء الحياة، وتحتاج إلى اتخاذ قرار لا يؤثر عليها وحدها ولكنه يحتاج لمشاركة أفراد آخرين من الأسرة.

**ثالثًا: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار.**

من العوامل المؤثرة في نوع القرار الصحيح الذي يحقق الهدف ما يأتي:

**- العلاقات الجماعية.**

دلّت أبحاث اتخاذ القرار على أهمية الجماعة في التأثير على سلوك الفرد عند اتخاذ القرارات، فمن خلال الأسرة والقرابة والجيرة والصداقة وجماعات العمل والنشاط تنتقل المعلومات والأفكار بين الافراد ومن ثم تتأثر قراراتهم، وقد ذكر السيد "أحمد السيد العادلي" أن الأسرة وما تغرسه في الفرد من قيم وتقاليد واتجاهات معينة قد يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي في استجابة الفرد وتقبله للأفكار الجديدة (وهبه، 1985، ص49–50).

**- العوامل الفردية.**

يختلف الأفراد في تبنيهم لسرعة اتخاذ القرار حسب الأفكار الجديدة التي يتلقونها وذلك لمتغيرات مختلفة وهي على النحو التالي:

1- **النوع (الجنس):** أثبتت عددًا من الدراسات المختلفة أن الشعوب العربية ومن بينها المجتمع المصري ما زال يُعطى الذكر مكانه اجتماعية تفوق الأنثى، كما أوضحت دراسات أخرى أن الأسرة قد تستمر في الإنجاب بالرغم من كثرة عدد الأولاد حتى تستطيع إنجاب ذكر أو ذكورًا عدة، نظرًا لأهمية الذكر في المجتمعات الريفية أكثر من الحضرية، وهذا بدوره يؤثر على اتخاذ القرار النهائي في أي عمل تقوم به الأسرة فيما يتعلق بشؤون لمزرعة والمنزل والعمل على إشباع حاجات الأسرة من الطعام والكساء وغيرها.
2- **العمر:** أوضحت "بدرية شوقي عبد الوهاب" أنه كلما كان عمر الفرد صغيرًا كلما سهل ذلك من تبني الأفكار الجديدة (اتخاذ القرار) وفي وقت أسرع.
3- **الحالة التعليمة:** غالبًا ما يكون الإنسان المتعلم أكثر تقبلاً للأفكار الجديدة من الإنسان غير المتعلم، إذ أن التعليم يُعطي فرصة لأدراك الأمور على حقيقتها، كما أن المتعلم القدرة على تقصي الحقائق من الكتب والمجلات والصحف المختلفة وهذا كله يزيد من اتخاذ القرار بصدد تبني الأفكار الجديدة المتعلقة بتعليم الفرد.
4- **العوامل النفسية:** أثبتت بعض الدراسات أن الأفراد الذين يتخذون القرار بسرعة هم الأفراد المحبون للمخاطرة والأقل إيمانًا بالعقائد القديمة كما أنهم محبون للتغيير ولديهم قدرة كبيرة على تخيل النتائج.

كما أوضحت دراسة "بدرية شوقي عبد الوهاب" أن الأفراد الذين يتمتعون بمرونة ذهنية يمكنهم من رؤية الفكرة بوضوح ويستطيعون التكيف معها. لذا يمكن القول أن سلوك أفراد الأسرة في المراحل المختلفة لاتخاذ القرار الأسرى يمكن أن يتأثر بعوامل مختلفة من أهمها المعرفة، والاتجاهات وعوامل نفسية واجتماعية. (وهبه، 1985، ص53-55).

**رابعًا: ماهية الاستهلاك الأسري.**

تعددت تعريفات الأسرة عند العلماء كل حسب وجهه نظره، فمن ناحية القرابة والروابط الأسرية عرف كل من "بيرجس ولوك" الأسرة بأنها جماعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج والدم أو التبني، ويعيشون معيشة واحدة، ويتفاعلون كل من الآخر في حدود أدوار الزوج والزوجة، الأم، الأب، الأخ والأخت ويشكّلون ثقافة مشتركة. (منصور وآخر، 2000، ص19).

ومن جهة أخرى أكّد "وليم أوجبرن" على أهمية التكنولوجيا في تغير وظائف الأسرة المختلفة كالوظيفة الاقتصادية، فقد كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصاد مكتفية ذاتيًّا، لأنها تقوم باستهلاك ما تنتجه وليس بحاجة إلى وجود المصانع، أمّا في الوقت الحاضر فالوضع مختلف تمامًا، كما لاحظ علماء الاجتماع أن فقد أن هذه الوظائف ليس إلاّ تغير في الشكل والمضمون، فالاقتصاد الحالي لا يستمر إذا لم تعتمد الأسرة في استهلاك الملابس والمنازل، والسيارات والمنتجات الغذائية، والأثاث.. إلخ (الخولي، 1993، ص211-213).

ومن خلال ما سبق نرى أن الأسرة هي المستهلك الأول لما يظهر في الميدان الاقتصادي من سلع وخدمات، كما نلاحظ أن هناك حالة من الإسراف الاستهلاكي داخل بعض الأسر، والتي تكون ناجمة عن وجود بعض الأنماط الاستهلاكية السلبية والتي من أبرزها: السعي لتقليد المجتمعات الغربية في نمط الحياة والمعيشة، حيث يسعى كل فرد داخل الأسرة لخلق بيئية معيشية مستقلة تمامًا عن باقي أفراد الأسرة، فتقوم بعض الأسر باللجوء إلى الادخار للمحافظة على مستوى معيشتها، وذلك عن طريق تحويل الإنفاق من السلع الاستهلاكية الكمالية إلى السلع المعمرة، مثل شراء المسكن بدلاً من إيجاره، وفي نفس الوقت تقوم بالإنتاج والاستهلاك حيث أن عامل الادخار يساعدها في نمو مشروعات جديدة، أو تطوير لمشروعات قائمة مما ينعكس إيجابًا على الحالة الاقتصادية للأسرة والبلاد (العطار، 2005، ص135). فميزانية الأسرة من خلال ما سبق تعتبر أسلوب علمي تعتمد على التخطيط والتنظيم وهي من أهم الاختبارات التي تواجه الزوج والزوجة مع أول كل مشهد، حيث تحتاج إلى مجهودات كبيرة، لقيم ضبطه بما يغطي كافة احتياجات الأسرة سواء الدائمة (غذاء، شراب، ملبس، تعليم) أو غير الدائمة (أزمة صحية مفاجئة، زواج ابنه أو ابنته) وبما يضمن توفير فائض شهري لعمل مدخرات تساعد الأسر على تأمين حياتها، وضمانًا للمستقبل، وخاصة عند ارتفاع أسعار الاستهلاك للناس في المنطقة العربية، أصبح للزوجة بالاشتراك مع الزوج تحديد الأولويات للإنفاق ونسبة الادخار من الراتب الشهري (حسن، 1981، ص65-66). وفي دراسة ميدانية بعنوان (العوامل الاجتماعية المتصلة باتخاذ القرارات الأسرية) اتضح أن الأزواج هم الذين يتخذون قرار الشراء، ويقومون بعملية الشراء أيضًا للأطعمة وهي (اللحوم والخضار والفواكه والخبز) في حين أن الزوجات يتخذن قرار شراء الملابس من وجهه نظر الأزواج، أما بالنسبة للقيام بعملية الشراء فالأزواج

أحيانًا يقدمون بذلك واخذ الأزواج زوجاتهم لأماكن شراء الملابس للقيام بعملية الشراء، ومن ثم قيامهن بعملية الشراء (اجخري، 2008، ص240).

**خامسًا: العوامل المؤثرة في ميزانية الأسرة.**

1- العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، فقد تندفع الأسرة وراء مظاهر الإسراف أو اقتناء بعض الكماليات وبالتالي تستنفذ كل دخلها، كما أن تقاليد الإسراف تعد من الرواسب الاجتماعية في المجتمع.

2- التقدم الحضاري أظهر أنواعًا من السلع والخدمات ولا تستطيع الأسرة أن تحصل على ما تحتاج إليه إلا بضغوط أبواب الاتفاق.

3- ارتفاع أسعار السلع والخدمات المختلفة بما لا يتناسب ومستوي الدخل.

4- عدم توافر السلع في الأوقات المختلفة: جعل الكثير من الأسر تقتني ما يزيد عن حاجتها خوفًا من عدم توافرها عند الحاجة.

5- عنصر المفاجأة في كثير من الأمور والخوف من المجهول إثر على جوانب عديدة في ميزانية الأسرة.

6- عدم وضوح الهدف لكل من الزوجين، فعدم وجود هدف واحد يسعى إليه الزوجان يجعل كل منهما يتصرف بنظرة ذاتية بحتة تخل بميزانية الأسر.

7- عدم اشتراك الأبناء في التخطيط للميزانية، وعندما تفشل الأسرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يؤدي فيها الموقف إلى أنواع من الصراع الذي يؤدي إلى العدوان وشعور الأسرة بالفشل الاقتصادي الذي يؤدي إلى آثار ضارة على الأفراد، حيث تظهر في نشاطاتهم، وعلاقاتهم مع بعضهم البعض وفقدان الاهتمام بالحياة والهروب من المسؤوليات الأسرية وصعوبة تكوين علاقات اجتماعية جديدة وتبادل اللوم من الزوجين وازدياد المشكلات الأسرية. (خير، 2000، ص59).

كما أوضح (بشير أبوقيلة) في بحثه "ملاحظات عن النمط الاستهلاكي بالمجتمع الليبي 1988م" أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والإنمائية التي مر بها المجتمع الليبي من تطور للتعليم، وارتفاع في الدخل، وإتاحة فرص العمل، وتحسن في المستوى الصحي، ومشاركة للمرأة في الحياة العامة، وارتفاع مستوى الحياة للفرد والأسرة بشكل عام نتج عنها تطورات وعادات

جديدة للاستهلاك تجمع عنها تطورات وعادات جديدة للاستهلاك تجمع بين النمط التقليدي الريفي البدوي والنمط الحضري الحديث. (أبوقيلة، 1990، ص140). ويتفق ذلك مع ما أكد عليه "مصطفى التير" في خاتمة بحثه (التنمية الغير متوازنة والمجتمع الاستهلاكي – ملاحظات أولية) من أن المجتمع العربي المعاصر مجتمع استهلاكية، وأن الفرد العربي يميل إلى تكدس السلع في بيته (التير، 1990، ص137).

وكذلك هناك عدة عوامل مؤثرة في الإسراف أو البذخ تسبب إضرارًا في المجتمع وتترتب عليها زيادة الاستهلاك نتيجة أثر المحاكاة أو تقليد الآخرين ويقصد به رغبة أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة في محاكاة أنماط الاستهلاك السائدة لدى فئات الدخل العليا، وعليه فمستوى الادخار لا يتجدد فقط بمستوى الدخل، كما تؤثر القيم والعادات السائدة في أنماط الاستهلاك.

ونلاحظ من خلال هذا السلوك الاستهلاكي المفرط والذي ستنعكس اثاره على ميزانية الأسرة بالتأكيد، وهو الاتجاه نحو اللامبالاة والمباهاة في المقتنيات واكتشاف عادات جديدة للاستهلاك تجعل أغلب البيوت غير قادرة على تخزينها، أو تحتاج إليه لأنها بضائع غير ضرورية.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أنه لا توجد هناك ميزانية محددة ليتم تعميمها على الأسر كافة، وأن كل الأسر تحتاج إلى تنظيم ميزانية شهرية لمصروف الأسرة وذلك لمعرفة ما يدخل من إيراد وما يخرج على شكل نفقات، غير أن حجم الصرف تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن أسرة إلى أخرى معتمدًا على دخل الأسرة وعدد أفرادها، واختلاف مستوى المعيشة أيضًا، وأفضل لميزانيات والتي يتم تحديدها من قبل الزوج والزوجة غالبًا ما تتحمل الزوجة مسؤولية الإنفاق بسبب ظرف عمل الزوج.

**سادسًا: العوامل المؤثرة في نمط الاستهلاك الأسري.**

مما لا شك فيه أن ظهور عادات وقيم جديدة للاستهلاك كان نتيجة لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وتطور في مجالات التعليم والتصنيع وإتاحة الفرص للعمل وزيادة الدخول كل تلك العوامل أسهمت في إيجاد أنماط استهلاك جديدة التي سوف نحددها في التالي:

**1- الثقافة الاستهلاكية:**

من أهم العوامل المؤثرة في نمط الاستهلاك الأسري التي تدفع "رب الأسرة" إلى مزيد من الاستهلاك وإلى مزيد من اقتناء السلع الجديدة، فالثقافة في حد ذاتها هي "طريقة التفكير والشعور والسلوك لمجموعة إنسانية يتم اكتسابها ونقلها من جيل إلى آخر وتمثل الهوية الخاصة لتلك الجماعة، وتترجم هذه الثقافة بأسلوب اتخاذ القرارات، وجمع المعلومات وأسلوب الاستهلاك وبما أن الثقافة تختلف من جماعة إلى أخرى، ومن بلد لآخر، ومع ذلك فهناك خصائص مشتركة من هذه الثقافات، ومن العادات لاستهلاكية (العمر، 2005، ص166).

كما يؤكد مجتمع الدراسة أن الثقافة الاستهلاكية نتجت عن الثورة الإعلامية الهائلة والمتطورة باستمرار من أبسط ما يحتاجه الفرد إلى كل الأشياء التي يحتاجها ويعمل على اقتنائها، فتعليم الناس ما يصح شراؤه أو العكس يبدأ من الأسرة، أو القدرة المتبعة داخلها مثل ما حدث بالنسبة لتدرج المجتمعات من مجتمع بدائي، أو شيوعي ثم من ريفي إلى حضري كل تلك التطورات نتجت عن ثقافات مختلفة.

**2- التعرض لوسائل الإعلام:**

تشهد العالم اليوم اهتمامًا متزايدًا بالإعلام، حيث يشير إلى الأجهزة أو الأدوات أو القنوات التي يقوم من خلالها، أو عن طريق مرسل معين، أو جهة معينة، بنقل رسالة إعلامية محددة إلى فرد مستقبل أو متلق أو مجموعة ويحدث منه نوع من التأخر والتأثير (فليه وآخر، 2004، ص250).

ونتيجة لذلك فالتلفاز وسيلة إعلان ناجحة وذلك من خلال إحداث تغيرات في اتجاهات الأفراد وسلوكهم وميولهم، كما أن له دور كبير في حل المشاكل التي تواجه المجتمع، أو الكيفية لمواجهة هذه المشاكل، وذلك من خلال تغيير الأفراد، وتوعيتهم بهذه المشاكل إن وجدت.

ومن خلال ذلك نلاحظ أن التلفاز يؤدي دورًا في بناء الإنسان في المجتمع، وذلك من خلال الدور البارز في كيفية تماسك أفراد المجتمع بالقيم والعادات والتقاليد الأصيلة، ويساعده في كيفية تغيرها أو تعديلها حتى تصبح أكثر ملائمة لمتطلبات العصر الحالي (عبيدات، 1994، ص134).

**3- الدخل الأسري:**

يقصد به مجموع الدخول المكتسبة من قبل جميع أفراد الأسرة خلال فترة الدراسة البحثية والباحثين عن العمل، أو أي مصدر آخر كأرباح أسهم أو مدخرات الأسرة أو عائد من استثمار وتجاري أو صناعي أو غيرها. وحسب هذا التعريف لا يعتبر دخلاً أي مبلغ يرد للأسرة بسبب بيع، أو استبدال أحد الأصول الثابتة للأسرة كالعقارات، والمباني، وغيرها من ممتلكات الأسرة (مسح الإنفاق العائلي، 1994–1995، ص21–22). ومما سبق نلمس زيادة الاستهلاك بزيادة الدخل ومعرفة كيف ينفق الفرد دخله، على أساس خصائص الشخصية الحديثة، ما أهم ما يمتلك الفرد من سلع يتم الإنفاق عليها، بغاية الحاجة الضرورية أم الكمالية (زايد، 2003، ص168–169). ومنذ حوالي أربعة عشر قرنًا أوضح (عبد الرحمن بن خلدون) عن الدخل في كتابه المقدمة فيقول: وأما حال الدخل والخرج فمتكافئ في جميع الأمصار ومتى عظم الدخل عظم الخرج وبالعكس، ومتى عظم الدخل والخرج اتسعت أحوال الساكن وموسع المصر (ابن خلدون، ب.ت، ص37). فأهم علاقة بين الدخل والاستهلاك في (المساواة في توزيع الدخل الذي يؤدي إلى زيادة المنفعة الكلية للمجتمع، وتحقيق إشباع متقارب لحاجات أفراده (دريرة، 1990، ص53).

ونتيجة لذلك فميدان الدخل للأسرة مصدر يحدد مستوى المعيشة وأحاديث الناس حول كيفية الشراء على أنماط الاستهلاك المختلفة، والتي ربما تؤثر على تماسك الأسرة خاصة عند إتباع والتزام بعض العادات التقاليد الاجتماعية مثل التقليد والمحاكاة.

**4- عمر رب الأسرة:**

لقد بيّنت بعض الدراسات أن العمر يؤثر في نمط الاستهلاك، ويلاحظ هذا من خلال "أن لعمر المستهلك علاقة معينة من قبول فئة سلعية جديدة دون غيرها" ويعتقد بأن المستهلكين من فئات العمر الصغرى قد يكونون أكثر قبولاً للسلع الجديدة بالمقارنة مع نظرائهم من فئات العمر المتقدمة إذا توافرت لديهم الإمكانات الشرائية اللازمة (القريوني، 2001، ص448).

فمتغير العمر يرتبط بالصغر والمتوسط والكبر حيث يقاس بها مدى تغير نمط الاستهلاك عند تلك الأسر للدوافع، والحاجات، والطموح داخل الأسرة، فقد تعددت الأبحاث والفرضيات والنتائج التي تم التوصل إليها في عملية شرح أثر عمل الأسرة على سلوكها الاستهلاكي، حيث

أن مصادر دخل الأسرة تختلف من حيث النوع والكم باختلاف عمرها، وكذلك نوعية وكمية السلع والخدمات التي تحتاجها، حيث توصل إلى نتيجة مفادها أن الفرد أو الأسرة تقسم حياتها إلى مرحلتين الأولى تمتد من التكوين حتى نهاية الحياة الإنتاجية 25–60 سنة والأخرى منذ بداية التقاعد عن العمل المهني حتى نهاية الحياة (عبيدات،1994، ص312). لذا فإن عمر رب الأسرة من أهم العوامل المؤثرة في تغير نمط الاستهلاك وفي نوعية شراء السلع والخدمات التي تحتاجها الأسرة.

**5- حجم الأسرة أو (تركيب الأسرة):**

هناك عدة اهتمامات أو دراسات من قبل الباحثين والعلماء على عدد أفراد الأسرة وعلاقة ذلك بأنماط الاستهلاك، إذا كانت أسرة كبيرة العدد أو متوسطة أو صغيرة، ومن بين من اهتم بحجم الأسرة (دوركايم) الذي اعتقد أن الأسرة أخذت في ظل الثقافات الراقية والقديمة تتقلص من أكبر أشكالها إلى أصغر فأصغر، وأطلق (دوركايم) على هذه الظاهرة اسم قانون (تقلص حجم الأسرة). وأوضح (المختار محمد إبراهيم) نتائج الدراسة التي أجريت في مجتمع العربي الليبي أن تقلص حجم الأسرة يرجع إلى ميل الأفراد للأخذ بأسلوب تنظيم الأسرة الحديثة وتحديد عدد الأطفال، وعدم رغبتهم في إنجاب أعداد كثيرة من الأطفال، كما أن العامل الاقتصادي أصبح يلعب دورًا هامًا في تقليص حجم الأسرة غير قادرة على توفير حاجات الأطفال (إبراهيم، 1998، ص110–111).

وثمة نتيجة أخرى ترتبط بحجم الأسرة وتتمثل في دراسة (زينب أبوبكر) 2005م، وهي أن هناك اختلافًا في حجم الأسر التي يتراوح عدد أفرادها من 2–5 (30%) وهي تمثل الأسر صغيرة الحجم، بينما الأسرة متوسطة الحجم نسبتها (48%) وتمثل النسبة الأقل في الأسرة كبيرة الحجم والتي يتراوح عدد أفرادها من 11 فما فوق (22%) (أبوبكر، 2005، ص251).

فالوعي الاستهلاكي لرب الأسرة على المصاريف وكيفية توزيعها أمرًا مهمًا وخاصة لمصاريف البيت، والدراسة، والخدمات الأخرى، فمن الواضح أن حجم الأسرة الليبية مازال كبيرًا.

**6- التخصص العلمي لرب الأسرة:**

إن العوامل الأساسية الأخرى المؤثرة في نمط الاستهلاك هو المستوى التعليمي لرب الأسرة، وقد عرف العلماء التربويون والمهتمون بظاهرة التعليم على أنها (مجموعة الاستراتيجيات

والأساليب التي يتم من خلالها تنمية المعلومات والمهارات والاتجاهات عند الفرد أو مجموعة من الأفراد، سواء أكان ذلك بشكل مقصود أم غير مقصود نفسه أو غيره) (علي، 2005، ص167).

فالمستوى التعليمي لرب الأسرة يخلق عنده مجموعة قيم تجعله يتصف بصفات الشخص الحديث كلما كان متخصص في عمله، ويساعده في تدقيق الاختيار عند الشراء.

ويساعد المستهلك في تمييز الأساليب الإغرائية، والبدائية دائمًا عند الإعلان عن سلعة ما، فتصبح وسائل الإقناع تناسب وثقافة ووعي المستهلك على اعتبار أن تلك الوسائل عقلانية لا مجرد عاطفية صرفه (العلاق، 1998، ص188).

كما أن هناك العديد من العادات والتقاليد التي لا تمت بصلة إلى القيم الإسلامية تقوم بترويج السلع التي ربما أسميها سلع رخيصة، فتحديث التعليم للفرد عامل فيما يختار عند الشراء للحاجة، أو مجرد تكديسها فقط في البيت.

وزيادة على ذلك فقد أشارت دراسة (عبد السلام الذرعاني، 2006) بأنه توجد فروق جوهرية بين المتعلمين وغير المتعلمين، بالنسبة لا كتساب السلع المعمرة (الذرعاني، 2006، ص188).

**7- الوضع الوظيفي لرب الأسرة:**

هناك عدة مؤشرات على وجود علاقة قوية تربط عمل رب الأسرة أو تقاعده وبين دخل الأسرة، وبالتالي حجم استهلاكها، فمثلاً في مرحلة تقاعد رب الأسرة قد تواجه بعض الأسر انخفاضًا في الدخل المتاح لها، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض كبير في استهلاكها، مما قد يدفعها إلى تحويل بعض من أملاكها إلى سيولة نقدية للمحافظة على مستوى الاستهلاك السائد لديها. (عبيدات، 1994، ص314).

كذلك ننظر إلى عمل الزوجة، والذي أصبح في الوقت الحاضر ضروريًّا وذلك لمواجهة أعباء الأسرة المالية، وهنا يصبح الدور الوظيفي في مساهمتها في دخل الأسرة نتيجة ارتفاع معظم السلع والخدمات. هذا وقد بيّنت (زينب أبوزيد أبوبكر، 2005) في دراستها فيما يتعلق بالمهنة أن النسبة الأعلى تتمثل عند الموظفين حيث تبلغ نسبة (47%) تليها نسبة العاطلين عن العمل حيث بلغت نسبتهم (26%) بينما تمثل نسبة المتعلمين ذوي مهنة التدريس (8%) وذوي الأعمال الحرة (19%)، من النسبة العامة لمفردات العينة (أبوبكر، 2005، ص252).

وتوصلت العديد من الدراسات أن قوة الرجل في صنع القرارات الأسرية ترتبط بالدور الاقتصادي الذي يقوم به، وكذلك الحال بالنسبة للمرأة، ولا سيما بعد حصولها على حق التعليم وخروجها للعمل مقابل أجرها ويستطيعان من خلاله المساهمة في ميزانية الأسرة، وقد توصلت هذه الدراسات أيضًا إلى أن المرأة التي تساهم من دخلها في ميزانية الأسرة تشارك في اتخاذ القرارات الأسرية، الأمر الذي رفع مكانة المرأة داخل الأسرة، وتجدر الإشارة إلى أن تناول وضع المرأة من خلال بعدي التعليم والعمل لا يقلل من شأن العوامل الأخرى التي أثرت على مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية (اجخري، 2008، ص120).

كذلك اختلاف الأنماط الثقافية لأي مجتمع ما، وتحديد الشخص الذي بيده السلطة داخل الأسرة، واختلاف المعايير والقيم باختلاف المجتمعات، إذ أنها تختلف داخل المجتمع الواحد الذي يحتوي على أنماط معينة مثل: الريف والبادية، والحضر والتي تحدد طبيعة الدور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. (المدانات، 1996، ص59).

**9. الاتجاهات النظرية المفسرة لمشكلة الدراسة:**

**1- النظرية السلوكية:** تقوم هذه النظرية على افتراض أساس مفاده أن سلوك المستهلك هو بمثابة استجابات تلقائية للمثيرات الحسية التي يتعرض لها في البيئة المحيطة والحصول على استجابة معينة من المستهلكين من خلال تطويع المثيرات الحسية التي تصدر من البيئة المحيطة، وتهدف هذه النظرية أساسيًا إلى حل المشكلات التي يواجهها المستهلك حلاً عمليًا.

ومن الناحية التسويقية فإن شراء المستهلك لمنتج معين وتكرار شرائه في المستقبل أو عدم شرائه يتوقف على نتائج استعمال هذا المنتج، فإذا تعزز قرار إعادة الشراء بطريقة إيجابية كانت نتائج استعمال المنتج مرضية كان يكون ذا جودة عالية أو أداء عال أو كان محل إعجاب من جانب الأقارب والأصدقاء أو غير ذلك، فإن احتمالات شرائه مرة أخرى ستكون كبيرة والعكس صحيح (الهميلي، 2013، ص147-149).

**2- النظرية الاجتماعية المتعلقة بسلوك المستهلك:**

وتركز هذه النظرية على العوامل الاجتماعية، باعتبار أن لها أهمية كبيرة في تطويع خصائص الشخصية بشكل عام، وتنطوي هذه في النظرية في أن الأفراد المستهلكين من ذوي الشخصيات المجددة أو المبتكرة أو التي تبحث عن التميز هم أكثر ميلاً لشراء المنتجات

الجديدة، بعكس الأفراد المستهلكين من ذوي الشخصيات المحافظة أو المقلدة فهم لا يميلون لشراء المنتجات الجديدة، بالإضافة إلى تفضيل وشراء سلع معينة ذات مواصفات جديدة ومطورة يعتمد على نمط الشخصية من حيث كونها متميزة ومتحررة أو العكس (الهميلي، 2013، ص163-165).

**3- نظرية التبادل الاجتماعي:**

ويطلق عليها (الاختيار والتبادل) حيث يعد (اسكانزوني) من علماء الاجتماع المعاصرين الذين أكدوا على أن عمليات التبادل تم بدون وعي بها، فالأفراد الذين يقومون في كثير من الأحيان بهذه العمليات لا يكون لديهم وعي بوجود عمليات تبادل تسود بينهم، وربما يدركونها لكن هناك شيئًا من الغموض وعدم الفهم حولها، ويرى أصحاب هذه النظرية أن علاقة التبادل ليست علاقة جامدة وثابتة بل هي علاقة ديناميكية، إذ أن العلاقة تتغير دائما عندما تتم إعادة توزيع المواد المادية منها وغير المادية (اجخري، 2008، ص72-73). ولمقارنة هذه النظرية بنمط الاستهلاك، نجد أن المستهلك يتعرض باستمرار للعديد من المؤثرات الشخصية والبيئية، التي تتفاعل مع بعضها البعض بصورة مستمرة، وتدفعه للتصرف على نحو معين بسلوكه في موقف معين، مما يعني أن سلوك المستهلك هو محصلة لتفاعل عدة عوامل ومؤثرات شخصية وأخرى بيئية، (الهميلي، 2013، ص51).

**10. الإجراءات المنهجية في البحث:**

**1- منهج الدراسة:**

يعد المسح الاجتماعي من أكثر الطرق تماشيًّا وملائمًا واستخدامًا لهذا النوع من الدراسات الوصفية، إذ يتيح هذا المسح القدرة على جمع أكبر قدر من المعلومات الميدانية عن الموضوع أو الظاهرة المراد دراستها، كما أن الباحثين عادة ما يلجؤون إلى إجراء المسح بالعينة للمجتمع الأصلي للدراسة، للخروج بنتائج يمكن أن تفيد في فهم صحيح للظاهرة المدروسة.

**2- مجتمع الدراسة والعينة:**

تمثل مجتمع الدراسة في أرباب الأسر بمدينة هون، والبالغ عددهم (5423) أسرة، اختيرت منهم عينة عشوائية بسيطة قوامها (110) زوج وزوجة لكل أسرة بنسبة (2%) وذلك حسب إحصائية شهر يونيو 2023م.

*** الدراسة الاستطلاعية:**

تكونت من (20) زوج وزوجة وذلك لتقنين أداة الدراسة من خلال الصدق والثبات بالطرق المناسبة.

*** الخصائص العامة لمجتمع الدراسة:**

1) توزيع أفراد العينة حسب متغير السن (العمر).

**جدول (1): يبيّن التوزيع التكراري لأفراد ومجتمع الدراسة حسب متغير السن**

| السن | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| 30–40 سنة | 46 | 41.8 |
| 41–50 سنة | 28 | 25.5 |
| 51–60 سنة | 30 | 27.2 |
| 61 سنة فأكثر | 6 | 5.4 |
| **المجموع** | **110** | **99.9** |

من خلال بيانات الجدول (1) تبين أن نسبة (41.8%) من أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين (30–40) سنة يليهم بالنسبة (27.3%) تتراوح أعمارهم في الفئة الواقعة ما تبين (51–60) سنة يليها في المرتبة الثالثة الذي تتراوح أعمارهم ما بين (41–50) سنة بنسبة (25.5%) وكانت أقل نسبة (5.5%) المرتبة الأخيرة للذين أعمارهم من 61 سنة فأكثر.

**جدول (2): يبيّن التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير مهنة الأب**

| مهنة الأب | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| موظف | 77 | 70.0 |
| مهندس | 14 | 12.7 |
| متقاعد | 13 | 11.8 |
| أعمال حرة | 6 | 5.4 |
| **المجموع** | **110** | **99.9** |

من خلال بيانات الجدول (2) لوحظ أن نسبة (70.0%) من أفراد العينة يمتهنون مهنة (موظف) وهي من المهن السائدة في المجتمع الليبي بعامة ومجتمع هون بخاصة، يليها ما نسبته (12.7%) مهنة مهندس، يليها في المرتبة الثالثة ما نسبته (11.8%) بمهنة متقاعد،

وأقل نسبة يشتغل بمهنة إدارية هي مهنة (أعمال حرة) وبنسبة (5.5%) وهذا مؤشر يدل على الزوج (رب الأسرة) يدخل تحت نطاق القوة العاملة من واقع مهنة (موظف) داخل مجتمع هون.

**جدول (3): يبيّن عينة الدراسة حسب متغير مهنة الزوجة**

| مهنة الزوجة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| موظف | 77 | 70.0 |
| مهندس | 03 | 2.7 |
| متقاعد | 09 | 8.1 |
| أعمال حرة | 11 | 10.0 |
| ربة بيت | 10 | 9.0 |
| **المجموع** | **110** | **99.8** |

من خلال بيانات الجدول (3) يتضح أن أعلى نسبة اللاتي تمتهن مهنة (موظف) ونسبة (70.0%) يليها نسبة الزوجات اللاتي مهنة (أعمال حرة) ونسبة (10.0%) يليها بالمرتبة الثالثة مهنة (ربة منزل) حيث بلغت نسبتهن (9.1%) ثم جاءت فئة المتقاعدات من الزوجات حيث بلغت بنسبة (2.7%) وهذا مؤشر يدل على أن معظم الزوجات في مجتمع هون، تدخل داخل نطاق مهنة (موظف) والتي تشمل مهنة التدريس والطب والتمريض وغيرها.

**جدول (4): يبيّن التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري**

| الدخل الشهري | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| 500–1000 د.ل | 35 | 31.8 |
| 1001–2000د.ل | 53 | 48.1 |
| 2001 فأكثر | 22 | 20.0 |
| **المجموع** | **110** | **99.9** |

يتضح من خلال بيانات الجدول (4) أن أعلى نسبة الفئات الدخل الشهري لأرباب الأسر في مجتمع هون تتراوح ما بين (1001–2000) د.ل وبنسبة (53%) يليها في الترتيب الثاني فئة الدخل (500–1000) وبنسبة (35%) وأقلها للذين يتراوح دخلهم الشهري من (2001%) فأكثر حيث بلغت (22%) وهذا يعكس المستوى الاقتصادي المرتفع والدخل المرتفع للأزواج في مجتمع هون مما يساعد على توفير مستوى مناسب من الحياة، وقد يساعد ذلك في اتخاذ

القرارات الأسرية المتعلقة بالإنفاق على ميزانية الأسرة ونمط استهلاكها وهو محور الدراسة الحالية.

**3- أداة الدراسة:**

بعد الاطلاع على الأدب السوسيولوجي والدراسات السابقة، تم بناء استمارة استبيان وفقًا للخطوات التالية:

- تحديد الفقرات الرئيسية للاستبيان.
- صياغة فقرات الاستبيان حسب انتمائها للبعد.

**4- (أ) صدق الاستبيان:**

للتحقق من صدق الاستبيان ثم عرضه على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (5) محكمين، من ذوي الخبرة والاختصاص وذلك لإبداء ملاحظاتهم وآراءهم حول سلامة اللغة ووضوحها وملائمة العبارات لأغراض الدراسة، من حيث شموليتها وتغطيتها للدراسة وقد تم الأخذ بملاحظات المحكّمين، وحذفت بعض العبارات وأضيفت عبارات أخرى، وأصبح الاستبيان في صورته النهائية مكون من (12) فقرة، علمًا بأن بدائل الإجابة عن فقراته تنحصر في (الزوج، الزوجة، الأبناء، كلاهما).

**(ب) ثبات الاستبيان:**

تم حساب ثبات الاستبيان باستخدام اختبار ألفا كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية.

**5- التنظيم والمعالجة الإحصائية للبيانات:**

لإعادة ترميز استبيان (اتخاذ القرار الأسري وعلاقته بنمط الاستهلاك الأسري الليبية) لعينة من أسر مدينة هون.

فقد وزعت الدرجات من 1 – 3 على النحو التالي:

تعطي الدرجة (3) للاستجابة (الزوج)

تعطي الدرجة (2) للاستجابة (الزوجة)

تعطي الدرجة (1) للاستجابة (كلاهما)

**11. الدراسة الميدانية للبحث:**

**- نتائج تتعلق بالإجابة عن التساؤل الأول:**

من يقوم غالبًا باتخاذ القرار لشراء ضروريات الأسرة (المواد الغذائية – الخضار والفواكه، اللحوم والدواجن والبيض والملابس والأحذية).

**جدول (5): يبيّن اتخاذ القرار الأسري بشأن شراء ضروريات الأسرة (المواد الغذائية، الخضار، الفواكه، اللحوم والدواجن والبيض، الملابس والأحذية)**

| نوع السلعة / صاحب القرار في الشراء | المواد الغذائية | اللحوم والدواجن والبيض | الخضار | الفواكه | الخبز والمعجنات والحلويات | الملابس والأحذية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الزوج** | 50.0 | 53.6 | 44.5 | 56.4 | 47.3 | 26.4 |
| **الزوجة** | 91.1 | 22.7 | 31.8 | 15.5 | 28.2 | 22.7 |
| **الأبناء** | 4.5 | 4.5 | 6.4 | 7.3 | 8.2 | 0.00 |
| **كلاهما** | 26.4 | 19.1 | 17.3 | 20.9 | 16.4 | 50.9 |
| **المجموع** | **172.6** | **99.9** | **100.0** | **100.1** | **100.1** | **100.0** |

لمعرفة اتجاه آراء المجموعتين حول فقرات أداة الدراسة حساب النسب المئوية من إجمالي حجم العينة الكلية.. حيث يتضح بيانات الجدول أن في أغلب الأسر الليبية بمدينة هون من يتخذ قرار شراء المواد الغذائية واللحوم والخضروات والفواكه والخبز والمعجنات والحلويات هو الزوج بنسبة (50%) بينما الملابس يكون القرار من الزوج والزوجة معًا حيث جاء بنسبة (50.9%) وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (اجخري، 2008) في أن (الزوج) هو الذي يتخذ قرار شراء الأطعمة من مواد غذائية وغيرها في مجتمع الدراسة (هون) بينما تختلف مع نفس الدراسة فيما يتعلق باتخاذ قرار شراء الملابس حيث أكدت دراسة (اجخري، 2008) أن الزوجات فقط يتخذن قرار الشراء للملابس، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (المدانات، 2006) في أن اتخاذ القرار الأسري للمواد الغذائية واللحوم والخبز والخضار والفواكه والمعجنات والحلويات يكون بيد (الزوج) بينما الملابس لمصلحة الزوجة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (معمري والهلي، 2013) في أن الأزواج هم الذين يستخدمون أو يستهلكون السلعة فعليًّا وبشكل نهائي وبنسبة تقل إلى (80%) كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الهميلي، 2013) في أن الشخص المقرر الذي يتخذ

قرار الشراء بشكل تام أو جزئي، هو الزوج أو الأب في الغالب في حال شراء منتجات من سلع أو خدمات تخص أفراد الأسرة جميعًا، وفق ثقافة المجتمع ودور الأسرة ووضعها الاقتصادي والاجتماعي.

**التساؤل الثاني:** من يقوم غالبًا بعملية شراء ضروريات الأسرة (المواد الغذائية، الخضار والفواكه واللحوم والدواجن والبيض، والخبز والمعجنات والحلويات والملابس).

**جدول (6): يبيّن اتخاذ القرار الأسري لعملية شراء ضروريات الأسرة) المواد الغذائية، الخضار، الفواكه، اللحوم والدواجن البيض، الخبز والمعجنات والحلويات، الملابس والأحذية)**

| نوع السلعة | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القائم لعملية الشراء | المواد الغذائية | اللحوم والدواجن والبيض | الخضار | الفواكه | الخبز والمعجنات والحلويات | الملابس والأحذية |
| الزوج | 76.4 | 76.4 | 79.1 | 77.3 | 66.4 | 39.1 |
| الزوجة | 10.9 | 10.0 | 10.0 | 10.0 | 18.2 | 12.7 |
| كلاهما | 19.8 | 21.7 | 19.0 | 20.8 | 23.5 | 48.2 |
| **المجموع** | **107.1** | **108.1** | **108.1** | **108.1** | **108.1** | **100.0** |

لمعرفة اتجاهات المجوعتين وآرائهم حول فقرات أداة الدراسة تم حساب النسب المئوية من إجمالي حجم العينة الكلية، حيث اتضح من بينات الجدول السابق أن في أغلب الأسر الليبية بمدينة هون من يقوم بشراء المواد الغذائية واللحوم والخضار والفواكه والخبز والمعجنات هو الزوج وبنسبة تفوق (80%) أما الملابس فيكون الشراء من قبل الزوج والزوجة معًا بنسبة (50%) وهذا مؤشر عالي يدل على أن (الزوج) في مجتمع الدراسة (هون) هو الذي يقوم بعملية الشراء فيما يتعلق بالضروريات من مواد غذائية ولحوم ودواجن والبيض وغيرها. وهذه النتيجة اتفقت تمامًا مع دراسة (الهميلي، 2013) في أن الزوج هو الذي يقوم بالشراء الفعلي بعد أن يكون قد تم اتخاذ قرار الشراء، واستلام السلعة ودفع ثمنها.

ودراسة (أبوقيلة، 1990) التي اتفقت مع هذه النتيجة في أن غالبية أرباب الأسر لديهم القابلية للشراء للسلع، ولميل إلى تكديس البضائع، كذلك أشارت دراسة (حسن والصديقي، 2001) أن الغالبية العظمي من الجامعات المتزوجات أجبن بأن الزوج هو صاحب القرار في

تحديد ميزانية الأسرة والإنفاق عليها حيث بلغت هذه النسبة (66.9%) وهذا يعني أن (الزوج) مازال يمتلك اتخاذ قرار الشراء في مجتمع الدراسة (هون)، ولا سيما في الجوانب الاقتصادية، كما أن هناك نسبة لابأس بها أجابت بأن الزوجة هي التي تحدد ميزانية الأسرة وبلغت هذه النسبة (31.6%) وهذا مؤشر واضح لعملية اتخاذ القرار المشترك بين الزوجين، كما أن خروج المرأة للعمل وتعلميها كان سببًا في الاعتماد على الزوجة ودورها في الإشراف على ميزانية الأسرة.

**نتائج تتعلق بالإجابة على التساؤل الثالث:**

**التساؤل الثالث:**

ما هي الأوقات التي يتم فيها شراء ضروريات الأسرة.

**جدول (7): يبيّن تحديد أوقات شراء ضروريات الأسرة**

| وقت الشراء | النسبة % |
|---|---|
| الأعياد | 10.0 |
| المناسبات | 20.9 |
| بدون مناسبة | 30.9 |
| الأعياد والمناسبات | 20.9 |
| كل الإجابات | 17.3 |
| **الإجمالي** | **100.0** |

لمعرفة اتجاه وآراء المبحوثين حول فقرات أداة الدراسة، تم حساب النسب لمئوية من إجمالي العينة الكلية، حيث اتضح أنه في أغلب الأسر الليبية لمجتمع هون أن غالبية الأسر وبنسبة (30.9%) في المرتبة الأولى من الأسر يشترون الملابس والأحذية بدون مناسبة، وجاء في المرتبة الثانية أن (20.9%) أن أرباب الأسر يشترون الملابس والأحذية في المناسبات الاجتماعية فقط وفي الأعياد والمناسبات بنفس النسبة نظرًا لكثرة المناسبات الاجتماعية الموجودة بشكل كبير في مجتمع الدراسة (هون) وأقلها بنسبة (10%) من الأزواج يتخذون قرار الشراء في الأعياد الدينية مثل عيد الفطر والأضحى وغيرها.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (أبوسنينة، 1990) أن الإنسان في أي مجتمع لا تختلف عن غيره في سعيه نحو إشباع حاجاته المادية، رغم التباين الذي يمكن ملاحظته في سلوك الأفراد أو العائلات عند إنفاق الدخل على السلع والخدمات المختلفة، والمتمثلة في الغذاء والملبس والمسكن وغيرها، ويتناسب ذلك مع دراسة (أبوقيلة، 1990) في أن سلوك المستهلك مثله مثل أي سلوك إنساني يكون نتيجة دوافع داخلية.. وعوامل نفسية سلوكية أخرى.. إضافة إلى عدم الوعي الاستهلاكي والتصرف حياله بعفوية وتلقائية، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الهميلي، 2013) في أن القرار الأسري واتخاذه في مجال الإنفاق على ميزانية الأسرة، في أن القرار الأسري (المركب) يحتاج إلى وقت كافي للحصول المعلومات اللازمة لتقيم العوامل غير المعروفة من الأصناف المختلفة، كما أن قرار شراؤها عادة ما يكون مصحوبًا بمخاطرة بسبب بعض المعلومات أو تعدد البدائل وتعقدها... إلخ. وأيضًا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (زريق، 2007) في أن (الزوج) صاحب الدخل الرئيسي، والمسئول عن عملية شراء مستلزمات المنزل والإنفاق على الحاجات الأساسية، حيث أشار الباحثان أن الزوج يتولى بنسبة (62%) أمر المصروف ومهماته في الأسرة، حيث الزوجة تزاول عملاً خارج المنزل (مهمات المصروف) نظرًا لضيق الوقت عند الزوجة، والأعباء التي تقع على كاهلها.

**نتائج اختبار الفروض:**

من خلال التحليل السابق لنتائج الدراسة باستخدام النسبة المئوية، يمكن تحديد المدى الذي حققته الدراسة، والتحقيق من صحة الفروض التي قامت عليها.

**الفرض الأول:**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين صاحب القرار لشراء ضروريات الأسرة تعزى لمتغير العمر للأب.

لمعرفة فيما إذا كانت هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير العمر، تم استخدام اختبار (كاي) لعينتين مستقلتين وذلك لكل من (عمر الأب) مهنة الأب، مهنة الأم، الدخل الشهري للأب). فيما يخص متغير (عمر الأب) كشفت النتائج وجود فروق وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (10%) ما بين عمر الأب واتخاذ قرار شراء المواد الغذائية حيث بلغت (كا$^2$= 15.32) حيث كان غالبية هؤلاء الآباء ما بين

(30–40 سنة) وهذا مؤشر يدل على أن الأزواج الجدد يتعرضون إلى سلوكيات ومواقف وممارسات مالية متوترة وخاصة في سن (30–40 سنة) وربما يعود السبب إلى عدم التكيف بينهما مع الأمور ولمسائل المالية، إضافة إلى عدم مناقشة المواضيع المالية والتفاهم والتوافق عليهما بين الزوجين في فترة الخطوبة، وهذه النتيجة تختلف مع دراسة (اجخري، 2008) في أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سن الزوج والقرار الأسري المتعلق بشراء ضروريات الأسرة والإنفاق عليها ويرجع ذلك أن هذه السن من (30–40 سنة) هي السن الاعتيادية للزواج لأفراد عينة الدراسة، وهذه النتيجة تختلف مع دراسة (هويدي، 2009) في أن الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين (35–44 سنة) هم الذين يتخذون قرار الشراء ونمط استهلاك ضروريات الأسر حيث بلغ عددهم (103) رب أسرة وهذا دليل على أن (متغير العمر) يؤثر في شكل وحجم الاستهلاك، بالمقارنة مع نظرائهم من فئات العمر المتقدمة، فيما تتعلق بقبول السلع الجديدة، وتوافر الإمكانيات الشرائية اللازمة.

**الفرض الثاني:**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين صاحب القرار لشراء ضروريات الأسرة تعزى لمتغير مهنة الأب.

لمعرفة فيما إذا كانت هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة تعزى مهنة الأب، تم استخدام اختبار (كا) لعينتين مستقلتين، وذلك لكل من (عمر الزوج، مهنة الزوج، مهنة الزوجة، الدخل الشهري للزوج) فيما يتعلق بمتغير (مهنة الزوج) كشفت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (10%) ما بين مهنة الزوج واتخاذ قرار المواد الغذائية حيث كانت قيمة (كا$^2$= 12.07) حيث كان أغلبه الأزواج الذين يتخذون قرار شراء المواد الغذائية هم من الموظفين، وهذا يعني أن الزوج صاحب اتخاذ القرار على جميع الأسرة، وعلى جميع مناحي الحياة من عمل، وزوج، وطلاق، ومسكن، وخلاف ذلك، فهو المسؤول عن تسيير شؤون الحياة وتوجيه الأبناء وهذه تتفق مع دراسة (اجخري، 2008) بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة الزوج والقرار الأسري المتعلق بالإنفاق على ميزانية الأسرة فيما يتعلق بمساهمة الزوج بدخله في ميزانية الأسرة، كما أوضحت نفس الدراسة إلى أنه توجد علاقة من مهنة الزوج والقرار المتخذ بشراء الأطعمة من خلال اختبار (كا$^2$) الذي بلغت قيمته

(25.334) عند درجة حرية (10)، ومستوى دلالة 0.05، وهذا يدل على أن الزوج في المجتمع الليبي ولاسيما مجتمع هون تبين من خلال النسب أن الزوج "رب الأسرة" يمتهن مهنة "موظف" سواء أكان موظفًا في المهن الإدارية أو المهن الأخرى المتخصصة كمهنة التدريس وهي في المرتبة الأولى يليها مهن التمريض والطب والمهندسين والزراعة... وغيرها، وهذا يتفق مع دراسة (المدانات، 1996) إلى أنه توجد فروق ذات ودلالة إحصائية بين مهنة الزوج والقرار المتخذ بشراء الأطعمة للأسرة حيث بلغ مستوى الدلالة (0.002) لشراء الأطعمة، حيث تبين من خلال النسب بأن الزوج هو الذي يتخذ قرار شراء الأطعمة ممن يمتهنون مهنة (موظف إداري) حيث بلغت نسبتهم (61.7%) حيث نلاحظ من الفرض السابق أن السائد في مجتمع الدراسة (هون) أن الأزواج هم الذين يتخذون قرار الشراء ويقومون بعملية الشراء أيضًا للأطعمة وهي (اللحوم والخضار والفواكه والخبز... غيرها).

**الفرض الثالث:**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين صاحب القرار لشراء ضروريات الأسرة تعزى لمهنة الزوجة.

لمعرفة فيما إذا كانت هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير مهنة الزوجة، ثم استخدام اختبار (كا$^2$) لعينتين مستقلتين وذلك لكل من (عمر الأب، مهنة الزوج، مهنة الزوجة، الدخل الشهري للزوج). فيما يخص متغير (مهنة الزوجة) أوضحت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (10%) ما بين مهنة الزوجة واتخاذ قرار شراء كلا من الخضار والفواكه حيث بلغت قيمة (كا$^2$= 16.27) بالنسبة للخضار وبلغت قيمة (كا$^2$= 19.79) للفواكه، حيث كانت غالبية الزوجات اللاتي يتخذن قرار شراء الخضار والفواكه هن من الموظفات، وفي هذا الصدد نجد أن ربة الأسرة في وقتنا الحالي المليء بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية تواجه الكثير من المشكلات والعديد من التحديات مما يؤثر على الموازنة السليمة بين موارد أسرتها والاحتياجات الفعلية والضرورية وهذا يتطلب تخطيط مالي واقتصادي لبنود الإنفاق لميزانية أسرتها وفي حدود دخلها (بهاء الدين، 2020) وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (اجخري، 2008) في أن الزوجات يتخذن قراري شراء الملابس وقرار شراء الخضار والفواكه، أما بالنسبة للقيام بعملية الشراء فالأزواج أحيانًا يقومون

بذلك أو أخذ الأزواج زوجاتهم لا لأماكن شراء الفواكه والخضار للقيام بعملية الشراء ومن ثم قيامهن بعملية الشراء، وتنسجم هذه النتائج مع دراسة (Blood & Wolf, 1960) التي تشير إلى أهمية هذه العوامل في زيادة سلطة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وهناك مصدر آخر للسلطة، وهو حصول الزوجة على دخل مستقل، الأمر الذي ساهم في زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بشراء الخضار والفواكه، وأشارت دراسة (أبوسنينة، 1990) إلى أن الأسر ذات الدخل والمنخفض (الأسر الفقيرة) تقوم بتخصيص معظم دخلها لضروريات الحياة، مثل الغذاء والمأوى، وتخصص نسبة أقل من الدخل للملابس، وبزيادة مستوى الدخل يزداد الإنفاق على بعض عناصر الغذاء (من حيث نوعية الغذاء وكميته)، وهذا يعتمد على الوعي الاستهلاكي لكيفية الإنفاق الذي يعتبر مصدر التفاهم وتبادل الرأي والتشاور في كيفية اتخاذ قرار الشراء لمثل هذه الضروريات والكماليات للأسرة في مجتمع الدراسة (هون)، ويرى (الهميلي، 2013) أن الشخص الذي يكون له دورًا مؤثرًا في قرار الشراء من خلال الخبرة المتوفرة لديه، والنصائح والآراء والمعلومات، والمواقف العملية التي يقدمها بشكل مقنع للآخرين الذين يكون من بينهم مقرر الشراء وخاصة بالنسبة لصاحب القرار لشراء ضروريات الأسرة المتمثلة في المواد الغذائية والفواكه والخضار والخبز وغيرها نظرًا للتفاهم المشترك بين الزوجين السائد في مجتمع (هون). فبعض ربات الأسر يسعين إلى تلبية احتياجات أفراد أسرهن بأقل الأسعار وليس لديهن الوعي بالمفهوم الصحيح والفائدة من عروض تخفيض الأسعار على السلع الاستهلاكية وبعضهن لا يمتلكن القدرة على السيطرة على رغباتهن في الشراء والتسوق وانتهاز العروض دون الحاجة الحقيقية إليها (بهاء الدين، 2020).

**الفرض الرابع:**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين صاحب القرار الأسري لشراء ضروريات الأسرة تعزى لمتغير الدخل الشهر.

لمعرفة فيما إذا كانت هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الدخل الشهري للزوج، ثم استخدام اختبار (كا$^2$) لعينتين مستقلتين وذلك لكل من (عمر الزوج، مهنة الزوج، مهنة الزوجة، الدخل الشهري للزوج). فيما يخص (الدخل الشهري للزوج) أوضحت النتائج بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (1%) ما بين

الدخل الشهري للزوج واتخاذ قرار شراء الملابس والأحذية حيث بلغت قيمة (كا$^2$=4.51) حيث كان غالبية هؤلاء الأزواج يتراوح دخلهم الشهر ما بين (1001–2000د.ل) وهذا مؤشر يدل على أن الدخل الشهري في مجتمع الدراسة في الفئة من (1001–2000د.ل) يكاد يكون ثابتًا ولاسيما من هؤلاء الذين يمتهنون مهنة (موظف) باعتبارها المهنة الرئيسية لرب الأسرة والأكثر انتشارًا في المجتمع الليبي بعامة ومجتمع هون خاصة، وهذا يختلف مع دراسة (زريق، 2007) في أن الزوجة غير العاملة هي التي تتوكل أمر الصرف ومهماته وتبعاته بنسبة 44% تفوق نسبة الزوجة العاملة 16% بينما يتولى الزوج بنسبة 62% في الأسرة حيث الزوجة تزاول عملاً خارج المنزل (مهمات المصروف) نظرًا لنسبة الوقت عند الزوجة، ونظرًا لكثرة الأعباء التي تقع على كاهلها، ومشاركة أخيها الرجل في اتخاذ القرار الأسري حول مشاركتها في الدخل الشهري للأسرة، وهذه النتيجة قد تتفق مع دراسة (بهاء الدين، 2020) في أن الاستهلاك أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد، كما أنه أحد مؤشرات الرفاهية في المجتمعات، مما يلعب دورًا هامًا في تشكيل سلوك الفرد الاستهلاكي، حيث أوضحت نتائج تلك الدراسة أنه وجود تباين دال إحصائيًّا لصالح الشخصية الإنتاجية حيث بلغت قيمة (f=3.84) عند مستوى دلالة (0.05) أن الفروق لصالح ربات الأسر من مستويات الدخل المرتفعة.

وهذه النتيجة أيضًا تختلف مع دراسة (اجخري، 2008) في أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للزوج ومساهمة الزوج بدخله الخاص في ميزانية الأسرة حيث بلغ مستوى الدلالة (0.014) والتي تتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه (ناصر ثابت، 1983) في دراسته حول التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على دور المرأة في الأسرة، حيث أوضحت هذه الدراسة أن الزوج هو المسؤول عن إصدار القرارات النهائية المتعلقة بتدبير ميزانية الأسرة، وهذا ما يتفق مع طبيعة الدراسة الحالية أن الزوج هو الذي يتمتع بأهمية خاصة في اتخاذ القرار الاقتصادي المتعلق بالأسرة، بالرغم من مشاركة الزوجة في اتخاذ تلك القرارات الاقتصادية للأسرة، وذلك بناء على التفاهم والتشاور بينهما حول المسائل المالية داخل أسرتهما. ومن المتعارف عليه ومن خلال اتفاق وجهات النظر المتبادلة من الزوجين، حول قيمة الدخل الشهري المحددة لكل منهما بعد المحادثة والنقاش والتفاهم والحوار، أشارت الدراسة أنه لا بد من المساهمة في نفقات المعيشة وهذا أمر جيد لأن الزوجة العاملة في هذه الحالة تبدو أحيانًا

منزعجة، لكن الواقع المالي هو الذي بفرض عليهما بعض الممارسات المغايرة، ويعطيها شعور بالارتياح والرضا عما تقوم به، وأحيانا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (أبوقيلة، 1990) في الدراسة الذي قام بها مجتمع بنغازي لمراقبة السلوك الشرائي لدى المستهلكين، حيث توصل إلى أن غالبية "أرباب الأسر" عبروا أن المصروفات أكثر من الدخل الذي يحصلون عليه، نظرًا لأن النمط السلوكي الحديث للفرد في الأسرة يجمع بين الريفي والحضري، فملاحظة السلوك الاستهلاكي للأسرة الليبية يختلف حسب حياة الأسرة الليبية وثقافة المجتمع وقيمة، وثقافته، وعاداته وتقاليده، وارتفاع دخل الأسر وما يرافقه من قوة شرائية، وحجم الأسر... إلخ والمبالغة فيه إلى حد الإسراف والتبذير ترجع إلى عدم الوعي بالسلوك الاستهلاكي، والتفرق حياله بعفوية وتلقائية.

**12. النتائج:**

خلصت الدراسة الى عدد من النتائج وهي:

1- أغلب الأسر الليبية بمدينة هون من يتخذ قرار شراء المواد الغذائية واللحوم والخضار والخبز والمعجنات هو الزوج.

2- فيما يتعلق باتخاذ القرار الأسري المتعلق بالملابس هو الزوج والزوجة معًا.

3- توصلت الدراسة إلى أنه هناك علاقة إحصائية بين صاحب القرار الأسري المتعلق بنمط الاستهلاك الأسري وبين كل من: عمر الأب ومهنة الأب ومهنة الأم ودخل الأب.

4- توصلت الدراسة أيضًا أن هناك علاقة إحصائية بين عمر الأب ومهنة الزوجة ومهنة الزوج والزوجة واتخاذ القرار الأسري المتعلق بشراء المواد الغذائية وشراء الملابس والأحذية.

**13. التوصيات والمقترحات:**

1- توصي الدراسة القيام بحملات إعلامية شاملة، وموضوعية حول المبالغة في الإنفاق الاستهلاكي الأسري على السلع والخدمات، وذلك من أجل رفع درجة الوعي الاستهلاكي لدى المواطنين.

2- أن تكون هناك دراسات أخرى تتناول عوامل ذات تأثير على مشاركة الزوج في اتخاذ القرارات الأسرية مثل: المكانة الاجتماعية والاقتصادية لأسرة الزوجة قبل الزواج مقارنة

بأسرة الزوج، ومساهمة الزوجة في دخل الأسرة، نظرًا لأهميتها للمجتمع الليبي ولاسيما مجتمع هون.

3- إجراء دراسات مقارنة بين مشاركة الأزواج في اتخاذ القرارات الأسرية في المجتمع الحضري وبين مشاركة الأزواج الاثنين في اتخاذ القرارات الأسرية.

4- إخطار الجهات المسؤولة بأهمية الدور الذي يقع على عاتقها في الحد من الإنفاق الاستهلاكي الزائد، وذلك عن طريق وضع ضوابط اجتماعية من شأنها أن تحد من الإنفاق وبخاصة في المناسبات الاجتماعية، وتكون هذه الضوابط ملزمة للأهالي.

5- تقترح هذه الدراسة إجراء دراسات شاملة حتى يتسنى مقارنة النتائج التي توصلت إليها.

# المصادر والمراجع

**أولاً: العربية.**


إبراهيم، المختار محمد. (1998). حركة التصنيع والمجتمع. *المجلة العلمية بجامعة التحدي* (سابقًا).

ابن منظور. (د.ت). *لسان العرب* (ج7). دار صادر.

أبوبكر، زينب أبوزيد. (2005). *بعض محددات التغير الاجتماعي وعلاقتها بأساليب التنشئة الاجتماعية الأسرية – دراسة ميدانية مقارنة بين جيل الآباء وجيل الأبناء بمدينة سرت* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الآداب والتربية، جامعة سرت.

أبوسنينة، محمد عبد الجليل. (1990). *أنماط الإنفاق الاستهلاكي الأسري ومجدداته في الإنفاق الليبي: أسلوب دراسات ميزانية الأسرة* [ورقة]. ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.

أبوقيلة، بشير. (1990). *ملاحظات عن النمط الاستهلاكي بالمجتمع العربي الليبي* [ورقة]. ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي، الهيئة القومية للبحث العلمي، بنغازي (نشر في 1990).

اجخري، بدر أبوبكر علي. (2008). *العوامل الاجتماعية المتصلة باتخاذ القرارات الأسرية، دراسة ميدانية لعينة من الأسر النووية بمدينة هون* [رسالة ماجستير غير منشورة]. قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والتربية، جامعة سرت.

أحمد، نادية أحمد محمد. (1994). *اتخاذ القرار في الأسرة المصرية الريفية: دراسة حقلية في أنثروبولوجيا الأسرة والقرابة* [أطروحة دكتوراة غير منشورة]. قسم الأنثروبولوجيا، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق.. *مسح الإنفاق العائلي لعام (1994-1995م)*.

إسماعيل، قباري محمد. (د.ت). المدخل إلى علم الاجتماع المعاصر مشكلات التنظيم والإدارة والعلوم السلوكية. منشأة المعارف.

البيدي، خالد رمضان. (1998). *دراسة اقتصادية قياسية للإنفاق الاستهلاكي للحوم الحمراء داخل الأسرة – دراسة ميدانية لمدينة طرابلس* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الزراعة، جامعة طرابلس.

التير، مصطفي عمر. (1990، ديسمبر 20–21). *التنمية غير المتوازنة والمجتمع الاستهلاكي: ملاحظات أولية* [ورقة علمية]. ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي، الهيئة القومية للبحث العلمي، بنغازي (نشر في 1990).

الخولي، سناء. (1977). مدخل إلى علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الخولي، سناء. (1993). التغير الاجتماعي والتحديث. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الدسوقي، ممدوح السيد، علي، فاضل أحمد، وخضر، علي محمد علي. (1998). أولويات في علم الاقتصاد. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

الذرعاني، عبد السلام آدم. (2006). *التنمية الحضرية وعلاقتها بتحديث الفرد: دراسة ميدانية اجتماعية لمدينة المرج* [رسالة ماجستير غير منشورة]. قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والتربية، جامعة سرت.

الرامخ، السيد محمد. (2013). علم الاجتماع الاقتصادي – دراسات نظرية وتطبيقية. كلمة للنشر والتوزيع.

العطار، علي. (2005). التنمية الاقتصادية والبشرية. دار العلوم العربية.

العلاق، بشير عباس. (1998). مبادئ التسويق. جامعة سرت.

العمر، رضوان المحمود. (2005). مبادئ التسويق(ط2). دار وائل للنشر والتوزيع.

القريوتي، محمد قاسم. (2001). مبادئ التسويق الحديث. دار وائل للنشر والتوزيع.

المدانات، إخلاص شوكت. (1996). *أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مشاركة الزوجة باتخاذ القرارات الأسرية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.

بدوي، أحمد زكي. (1982). *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*(ط3). مكتبة لبنان.

بن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (ب.ت). *مقدمة بن خلدون* (أبومازن المصري وكمال سعيد فهمي، مترجِمان). المكتبة التوفيقية.

بهاء الدين، فاطمة محمد. (2020، أبريل). السمات الشخصية لرب الأسرة وعلاقتها بالسلوك الاستهلاكي. *المجلة المصرية للدراسات المتخصصة*، *8*(26).

ثابت، ناصر. (1983). *التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على دور المرأة في الأسرة في الإمارات العربية المتحدة*.

حسن، عبد المحي محمود، والصديقي، سلوى. (2001). *الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية*. دار المعرفة الجامعية.

حسن، محمود. (1981). *الأسرة ومشكلاتها*. دار النهضة العربية.

خير، رحمة ميلاد. (2000). *الآثار النفسية والاجتماعية لعمل المرأة على أدوارها الأسرية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. قسم التربية وعلم النفس، كلية الآداب، جامعة سبها.

دريرة، صالح. (1990). *مفهوم الاستهلاك في المجتمع الاشتراكي*. دار الكتب الوطنية – بنغازي.

زايد، أحمد. (2003). *خطاب الحياة اليومية*. مكتبة الأنجلو المصرية.

زكي، محمد، وأمين، محمد. (1983). أثر حجم الأسرة والدخل على أنماط الإنفاق الاستهلاكي.

زريق، عائشة حرب. (2007). *العلاقة المالية بين الزوجين*. الدار العربية للعلوم.

عبدالشافي، كريمة عبد المجيد. (2005). *التنشئة الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والشخصية والديموجرافية لدى عينة من أبناء المساجين* [أطروحة دكتوراة غير منشورة]. قسم علم النفس، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر.

عبيدات، محمد إبراهيم. (2004). *سلوك المستهلك (مدخل استراتيجي)*(ط4). دار وائل.

عبيدات، محمد. (1994). تأثير الحالة الوظيفية على بعض أنواع السلوك الاستهلاكي للمرأة: دراسة مقارنة بين المرأة العاملة وغير العاملة في الأردن. *مجلة أبحاث اليرموك* (سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية)، *10*(3)، 245–275.

علي، محمد السيد. (2005). *تكنولوجيا التعليم والوسائل التعليمية*. دار الإسراء.

فليه، فاروق عبده، والزكي، أحمد عبد الفتاح. (2004). معجم *مصطلحات التربية لفظًا واصطلاحًا*. دار الوفاء.

معمري، حمزة، والهلي، مصباح. (2013، أبريل 9–10). *قرار الشراء داخل الأسرة كصورة من صور الاتصال داخل الأسرة* [عرض ورقة]. الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

منصور، عبد المجيد سيد، والشربيني، زكريا أحمد. (2000). *الأسرة على مشارف القرن 21 (الأدوار – المرض النفسي – المسؤوليات)*. دار الفكر العربي.

هس، بيث، وماركسون، اليزابث، وستين، بيتر. (1989). *علم الاجتماع* (محمد مصطفي الشعبيني، مُحقق). دار المريخ.

الهميلي، الطاهر محمد. (2013). *سلوك المستهلك (المفاهيم والتطبيقات)*. دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.

هويدي، وفاء عمران. (2008). *تحديث الفرد وعلاقته بنمط الاستهلاك الأسري – دراسة ميدانية لعينة من أسر مدينة سرت* [رسالة ماجستير غير منشورة]. قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والتربية، جامعة سرت.

وهبه، أحمد جمال الدين. (1985). *دراسة لبعض العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار في الأسرة الريفية المصرية* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

ياسين، محمد أحمد، ودرويش، إبراهيم. (1975). *المشكلات الإدارية وصناعة القرار*. مكتبة القاهرة.

Belch, M. A., & Willis, L. A. (2002). Family decision at the turn of the century: Has the changing structure of households impacted the family decision-making process? *Journal of Consumer Behaviour, 2*(2), 111-124. https://doi.org/10.1002/cb.94

Blood, R. O., & Wolfe, D. M. (1961, October). The Dynamics of Married Living. *Merrill-Palmer Quarterly of Behavior and Development, 7*(4), 304-308.

Lee, C. K. C., & Beatty, S. E. (2002). Family structure and influence in family decision making. *Journal of Consumer Marketing, 19*(1), 24-41. https://doi.org/10.1108/07363760210414934

Yusof, S. A., & Duasa, J. (2010). Household-Decision Making and Expenditure Patterns of Married Men and Women in Malaysia. *Journal Family and Economic Issues*, *31*(3), 371-381. https://doi.org/10.1007/s10834-010-9200-9